في حينه، عزل النزاعات الاقليمية (فيتنام)، أو تجميدها (الشرق الاوسط)، بحيث لا تؤدي الى مواجهة نووية خطرة فيما بينهما[٧٧]. وتعني هذه السياسة، على الصعيد العملي، انه عندما يتوفّر للاتحاد السوفياتي حليف يقاتل بتصميم وقدرة من اجل قضية تحررية مع ضمانة أكيدة لاحتمالات انتصاره، فانه يدعم هذا الحليف الى أقصى الحدود الممكنة، مع العمل على عزل النزاع، بصورة من الصور، بحيث لا يؤدي الى مواجهة نووية لا تحمد عقباها مع الولايات المتحدة الاميركية؛ وهذا ما حدث في الحرب الهندية ـ الباكستانية، وفي فيتنام. امّا في حال غياب مثل هذا الحليف، وفي غياب الضمانة الاكيدة لاحتمال انتصاره، فان البديل الوحيد الذي باتت تسمح به السياسة التي اتفق العملاقان عليها، هو تجميد الازمة الى ان تتبدل معطياتها الاولية، بصورة أو بأخرى، أو لسبب من الاسباب، وهذا ما كان سائداً على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وقد تمّ تكريس الخطوط العريضة للصيغة الجديدة لسياسة التعايش السلمي، وكيفيّة الابتعاد من المواجهة الخطرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، في وثيقة مؤلفة من ١٢ بنداً، صدرت عن الطرفين، حيث تمّ تحديد الاسس التي ستقام العلاقات المستقبلية عليها فيما بينهما. وقد جاء البند المتعلّق بتسوية أزمة الشرق الاوسط غامضاً، بل كان أضعف، في صياغته، من القرار الرقم ٢٤٢، حيث أقرّت تلك المبادىء بامكان اجراء تعديلات في الحدود، من دون استخدام كلمة «طفيفة» التي التـزمت بها الوثائق الرسمية الصادرة عن هيئة الامم المتحدة. وشملت هذه المبادىء: اولاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من على اراضٍ عربية احتلت العام ١٩٦٧. ثانياً، ان أية تعديلات في الحدود يجب ان تكون نتيجة لاتفاق بين الاطراف المعنيّة. ثالثاً، ترتيبات أمنية مشتركة تشمل مناطق منـزوعـة السـلاح، ووضع قوات الامم المتحدة، بصفة مؤقتة، في شرم الشيخ، واشتراك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في الضمانات الدولية. رابعاً، انهاء حالة الحرب في المنطقة[٧٨].

وبـالطبع، ليس من اللازم الاستفاضة في التعليق على مدى ضعف هذه «المبادىء» ازاء ازمة الشرق الاوسـط. فقـد غابت عنها كل اشارة الى الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، والى رفض اسرائيل الصريح والمعلن عن الانسحاب من على كل الاراضي العربية المحتلة، والى حق العرب في اللجوء الى وسائل أخرى غير الوسائل السياسية من اجل تحرير أراضيهم المحتلة. ولا ريب في ان تخفيف التوتر بين القوتين العظميين اقتضى «ردع» أي تصعيد للاعمال العسكرية من الجانب العربي، مع «اصرار» السوفيات على الوسائل السلمية، واعطاء العرب «الحق في استخدام الوسائل التي يرونها لتحـرير أراضيهم»، من دون ان يلقى ذلك أي التزام على الاتحاد السوفياتي بدعم عمل عسكري عربي، الّا في ما يتعلق بتقوية قدرات الدول العربية العسكرية من خلال المساعدات، وهو الكلام الذي كان جاء، للمرة الاولى، في البيان السوفياتي ـ المصري المشترك الذي أُصدر في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٧٢[٧٩]. ولاحـظ المـراقبون، حينها، ان العبارة التي أثارت الاهتمام في البيان المشترك، جاءت بصورة مختلفة قليلاً في النص العربي عمّا هي في النص الرسمي للبيان. ووفقاً للنص الذي وزّعته وكـالة انباء الشرق الاوسط المصرية، جاء: «في ظل تلك الظروف، فان الدول العربية التي تعرّضت للعـدوان لهـا كل الحق في استخدام مختلف الوسائل لاسترداد الاراضي العربية التي اغتصبتها اسرائيل». امّا في النص الرسمي، فقد وردت العبارة ذاتها على النحو التالي: «وفي ظل تلك الظروف، فان الدول العربية، التي تعرّضت للعدوان، لها كل الحق في استخدام الوسائل الاخرى غير الوسائل السياسية لتحرير الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل»[٨٠].

هكـذا باتت موسكـو أسـيرة موقف متنـاقض. فمن جهة، كانت راغبة في تفادي أي نزاع قد